يوليو/ تموز 2020

أثر جائحة كوفيد-19 على الفئات والشركات الصغيرة المعرّضة للخطر في العراق

النتائج الرئيسيّة

المقدّمة

إدراكًا للتحدّيات المباشرة التي تمثّلها جائحة كوفيد-19 وأثارها السلبيّة على الأفراد والأسر والشركات المعرّضة للخطر في العراق، أُجري تقييم سريع لأثر هذه الجائحة في يونيو/حزيران 2020.

واستنادًا إلى عيّنة شملت 3265 أسرة و1175 شركة تجارية، يسلّط التقييم الضوء على الآثار المباشرة لجائحة كوفيد-19 على العمال المعرّضين للخطر وأسرهم، على مستوى التوظيف والدخل والظروف الاقتصادية وآفاق المستقبل القريب. إلى ذلك، يتناول التقييم آثار الجائحة على الشركات الصغيرة، بما في ذلك كيفية تكيّفها مع التحديات الجديدة في ضوء الجائحة وآثارها على العمال.

أجرت الدراسة منظّمة العمل الدّولية بالاشتراك مع معهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعيّة (فافو) بالتّعاون مع اتّحاد النّقد في العراق، الذي يضمّ كلّ من المجلس الدّنماركي للّاجئين، ولجنة الإنقاذ الدّولية، ومنظّمة ميرسي كوربس، والمجلس النّرويجي للّاجئين، وأوكسفام، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

النتائج الرئيسيّة

المسح الأسري

كانت معدّلات البطالة مرتفعة بين النساء والشباب قبل انتشار الوباء، ولا سيّما في المناطق داخل إقليم كردستان العراق.

- كان تسعة عشر بالمائة من جميع المستجيبين عاطلين عن العمل، وكانت البطالة أعلى بين النساء (28 بالمائة) والشباب (42 بالمائة).
- 38 في المائة فقط من النساء اللواتي شملهنّ الاستطلاع كنّ ناشطات اقتصاديًا في سوق العمل قبل الحجر في مارس/آذار 2020.

هناك درجة عالية من العمالة غير النظاميّة بين العمال الأصغر سنًّا وغياب شبه تامّ للضمان الاجتماعي للعمّال.

- إنّ 35 في المائة من العمّال الذين شملهم المسح يعملون لحسابهم الخاص (عمال لحسابهم الخاص)، منهم نسبة 15 في المائة من النساء اللواتي يعملن لحسابهنّ الخاص.
- أكثر من 50٪ من المستجيبين تمّ توظيفهم على أساس مؤقّت أو موسميّ أو غير منتظم.
- أفاد غالبية المستجيبين بغياب تغطية الضمان الاجتماعي (95 في المائة)، أو تغطية التأمين الصحّي (97 في المائة).

لهذه الجائحة تأثير سلبيّ على العمالة ودخل الأسرة، إذ يتأثّر العمال الأصغر سنًّا والعمّال غير النظاميّين بشكل غير متناسب.

- أفاد حوالي ربع الذين كانوا يعملون قبل الحجر بأنهم سُرّحوا بشكل دائم.
- يؤثّر الوباء بشكل غير متناسب على العمال الشباب، حيث أفاد 36 في المائة من هؤلاء في الفئة العمرية 18-24 بأنّهم سُرّحوا بشكل دائم.
- مع تسريح 36 في المائة من المستجيبين، وهم المُعيلين الرئيسيّين لأسرهم، من العمل بشكل دائم، من المتوقّع أن يكون تأثير الوباء كبيرًا ليس فقط على هؤلاء، بل أيضًا على الذين يعتمدون عليهم اقتصاديًا.
- لم ينخفض دخل المستجيبين العاملين بعقود خطيّة، في حين انخفض دخل العاملين باتفاقيّات شفهيّة بنسبة 40 في المائة.

تتأثّر الأسر الضعيفة اقتصاديًّا بالوباء، إذ إنّ آليات التكيّف المتاحة لها محدودة.

- فقط 16 في المائة من الأسر التي شملها المسح لديها مدّخرات، وأشار 85 في المائة منها إلى أنّ مدخراتها قد تدوم أقلّ من ثلاثة أشهر.
- في حين تبدو إمكانيّة الأسر للاستفادة من المدّخرات الحالية محدودة، فإن معظمها (81 في المائة) أفاد بأنّها استدانت لتدبّر أوضاعها المالية المتأثرة بالوباء.

قلّة الوعي بالإجراءات التي تتّخذها الحكومة وارتفاع مستوى عدم الرضا بين المستجيبين.

- تمّ اتّخاذ أنواع مختلفة من التدابير للتخفيف من انتقال عدوى كوفيد-19 في أماكن العمل. وأفاد المستجيبون العاملون عن تواجد تدابير مثل توفير معدات الحماية (68 في المائة)؛ التطهير والتعقيم (65 في المائة)؛ غسل اليدين بشكل متكرر (58 في المائة)؛ والحدّ من التجمّعات (40 في المائة).
- في حين أنّ الحكومة العراقيّة قد تكون اتّخذت تدابيرًا لمعالجة حالة الموظفين المتأثّرين بكوفيد-19، إلّا أنّه يبدو أنّ عددًا محدودًا جدًّا من الأسر على علم بأيّ منها (22٪).

مسح الشركات

معظم الشركات التي شملها المسح هي شركات صغيرة ومتناهية الصّغر، توظّف أقلّ من 5 عمال، وتقريبًا نصف هذه الشركات تقع في محافظة نينوى.

- 1،175 شركة شملها المسح، 25 في المائة منها تعمل في تجارة الجملة والتجزئة، تليها المشاريع التجاريّة المنزليّة (13 في المائة)، والخدمات (11 في المائة)، والتصنيع والزراعة (كلاهما بنسبة 9 في المائة).
- معظم الشركات التي شملها المسح كانت قد تأسّست منذ أقلّ من خمس سنوات (78 بالمائة)، من بينها 23 في المائة من المشاريع التجاريّة المنزلية.

ثمّة درجة عالية من العمالة غير النظاميّة بسبب عدم تسجيل الشركات وعدم توفيرها الضمان الاجتماعي أو التأمين الصحي لموظفيها.

- حوالى 60 بالمائة من الشركات التي شملها المسح كانت غير مسجّلة.
- تتوفر العقود الخطيّة في المقام الأول لدى العاملين في الشركات الكبرى، التي تعمل بشكل أساسي في قطاعات السياحة والتمويل والصحة والتعليم.
- إنّ عددًا قليلًا جدًا من الشركات التي شملها المسح تقدّم أيّ مزايا غير الأجور لموظّفيها (12 في المائة فقط): ثلاثة في المائة منها تقدّم الضمان الاجتماعي، 2 في المائة التأمين الصحي و8 في المائة ترتيبات العمل المرنة. ولا تقدّم أيّ من الشركات مرافق رعاية الأطفال لموظّفيها. فيما تزداد المزايا غير النقدية (المخصصات العينيّة) مع زيادة حجم الشركات.

تقدّم كافة الشركات التي شملها المسح خدماتها للأسواق المحليّة والداخليّة فقط، ونصفها بلغت إيراداتها أقلّ من مليون دينار عراقي قبل الحجر.

- تقدّم كافة الشركات التي شملها المسح خدماتها للسوق المحليّة (90 في المائة) والسوق الوطنيّة (17 في المائة).
- على الرغم من أنّ 94 في المائة من الشركات التي شملها المسح صرّحت بأنّها كانت تجني أرباحًا أو أنها كانت تعمل من دون تحقيق أرباح أو تكبّد خسائر (عند نقطة التعادل) قبل انتشار الوباء، إلا أن 6 في المائة فقط منها كانت تحقّق إيرادات سنويّة أعلى من 10 ملايين د.ع. (حوالى 8400 د.أ.)، وخمسون بالمائة كانت تحقّق إيرادات أقلّ من مليون د.ع. (840 د.أ.).

أكثر من نصف الشركات التي شملها المسح أشارت إلى أنها كانت تجني أرباحًا قبل جائحة كوفيد-19، في حين أشار ثلاثة أرباع الشركات إلى وجود التزامات مالية لديها.

- قبل الحجر، كانت 57 في المائة من الشركات تجني أرباحًا، فيما كانت 37 في المائة تعمل من دون تحقيق أرباح أو تكبّد خسائر (عند نقطة التعادل)، و6 في المائة كانت تخسر المال.
- أفادت 75 في المائة من الشركات التي شملها المسح عن عدم وجود التزامات مالية لديها. أمّا الشركات التي لديها التزامات ماليّة، فمعظمها (14 في المائة) حصلت على قروض التمويل البالغ الصّغر.

ثلث الشركات ما زالت تعمل كما من قبل الوباء.

- ثلث الشركات التي شملها المسح (31 في المائة) تعمل اليوم كما من قبل الوباء، في حين أنّ 39 في المائة خفّضت ساعات العمل، و8 في المائة خفّضت ساعات العمل وعدد الموظفين، وستة عشر في المائة أغلقت أبوابها.
- تمثّلت الآثار الاقتصادية الرئيسيّة للوباء والحجر في خفض المبيعات (74 في المائة)، وفقدان الإيرادات (38 في المائة)، وتراجع فرص الحصول على النقد (23 في المائة)، وزيادة الديون (18 في المائة).
- تشمل التحدّيات المستقبلية التي تتوقّعها الشركات تراجع الطلب (60 في المائة)، وفقدان الإيرادات (32 في المائة)، ونقص في السيولة (24 في المائة)، وتقلّص فرص الحصول على مواد الإنتاج (20 في المائة).

قام عدد قليل من الشركات فقط بتسريح موظفيه، لكنّ الغالبية لا تدفع للموظفين الذين لا يستطيعون القدوم إلى العمل.

- قام عدد قليل من الشركات فقط بتسريح العمال (20 في المائة)، إمّا بشكل دائم (7 في المائة) أو مؤقت (13 في المائة).
- غالبية الموظفين غير القادرين على العمل حاليًا لا يتلقّون أي أجر (دفعات) من أصحاب العمل (92 في المائة). من بين هؤلاء، يتلقى حوالى 40 في المائة دفعات كاملة بينما يتلقى الباقون دفعة جزئية فقط.
- فقط 3 في المائة من الشركات التي وظّفت عمالًا للقيام بأعمال مؤقّتة أو موسميّة، دفعت تعويضًا لمن اضطرّ إلى إنهاء عمله بسبب الوباء.

سيتمكن عدد قليل من الشركات من الاستمرار في العمل في الأشهر المقبلة، لكن حوالى نصفها واثقٌ من أنها ستتغلب على الأزمة.

- من المتوقّع أن تعمل 18 في المائة من الشركات التي شملها المسح لمدّة لا تزيد عن شهر واحد من تاريخ إجراء المسح، بينما أشارت 20 في المائة إلى أنّها قد تتمكّن من مواصلة العمل لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، وتوقّعت 37 في المائة أنها قد تستمرّ لمدة 6 أشهر أو أكثر.
- أعربت حوالى 45 في المائة من الشركات عن ثقتها في قدرتها على تجاوز الأزمة، بينما أشارت 33 في المائة إلى أنّها غير واثقة من تجاوز الأزمة.

استجابة للتهديدات الصحيّة التي تفرضها جائحة كوفيد-19، وزّعت معظم الشركات معدات الحماية الشخصية.

- ردًّا على السؤال حول التدابير التي اتّخذت لمنع انتشار فيروس كوفيد-19 في أماكن العمل، أفادت 74 في المائة من الشركات أنّها وزّعت معدّات الحماية الشخصية، و58 في المائة أنها أدخلت إجراءات تعقيم أماكن العمل لديها. فيما أفادت 16 في المائة أنّها لم تتّخذ أي إجراءات.
- خفّضت 13 في المائة من الشركات عدد موظفيها لمواجهة الوضع، بينما خفضت 33 في المائة منها وقت العمل.

الغالبيّة العظمى من الشركات ليست على علم بأيّ خطط دعم متاحة لمساعدتها على مواجهة الأزمة.

- تسعة وثمانون في المائة من الشركات التي شملها المسح لم تكن على علم بأي حِزَم دعمٍ تقدّمها الحكومة أو جهات فاعلة أخرى لمساعدتها على مواجهة الأزمة الحالية.
- تمثّل الدعم الأكثر إلحاحًا في الدعم المالي المباشر (81 في المائة)، يليه دعم الأجور (19 في المائة)، والمساعدة الفنيّة لتطوير خطط استمراريّة الأعمال (11 في المائة)، وصناديق التأمين ضد البطالة في حالات الطوارئ (6 في المائة).

التوصيات الأساسيّة

- التأكّد من إطّلاع العمّال والأسر والشركات على حِزَم الدّعم الحالية المتاحة لهم.
- تقديم الدعم النقدي والعيني للعمال والأسر والشركات التي فقدت مدخولها أو انخفض مدخولها بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19، والاستعداد لتوسيع هذا الدعم في الأسابيع والأشهر المقبلة.
- النظر في إنشاء برامج الدعم الفني والإرشاد للشركات الصغيرة الحجم لتطوير مهارات العمل والكفاءات الاستراتيجيّة، بما في ذلك وضع خطط استمرارية الأعمال وأنظمة التجارة الإلكترونية.
- زيادة فرص العمل في القطاع الخاص للمرأة وتمكين مشاركتها النشطة في سوق العمل من خلال تطوير ورفع مستوى مهاراتها الفنيّة والحياتية والرقمية ومحو الأمية المالية لديها.
- دعم الإصلاح الشامل لعمليات تفتيش مكان العمل وسياسات السلامة والصحة المهنيّة، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين بطريقة تستجيب لـكوفيد-19.
- دمج النُهج القائمة على تكثيف تشغيل اليد العاملة في مشاريع الأشغال العامة، ما يعزّز إيجاد فرص العمل للفئات المعرّضة للخطر ممّن هم الأكثر حاجة للعمل، ودعم تطوير البنية التحتية المحليّة.
- توفير مزايا ضمان اجتماعي متساوية لموظفي القطاعين العام والخاص في العراق، بغض النظر عن الجنسيّة أو الوضعيّة، لضمان شمل الأكثر فقرًا والأكثر ضعفًا في خطط الحماية الاجتماعية، ما يعزّز أمن الدخل الأساسي والوصول إلى الخدمات الصحية.
- دعم تصميم استراتيجيات تجريبيّة لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي للعمال المعرّضين للخطر في الاقتصاد غير النظامي، بناءً على سلسلة من تقييمات الجدوى.
- دعم الانتقال من الاقتصاد غير النظامي إلى النظامي.
- تصميم استراتيجية شاملة لسياسة التوظيف لضمان انتقال العمّال بسرعة إلى العمل اللائق خلال فترات الركود والانتعاش.